# شرح الطرفة في نظم ألقاب الحديث

# لمحمد بن عبد القادر الفاسي ** : تقديم وتحقيق *

للأستاذة سناء اليزيدي

## وصف النسخ

أثناء بحثي عن نسخ المخطوط بالمكتبات وجدت نفسي أمام عدد لا يستهان به منها، وكان لزاما عليّ أن أحاول الاطلاع عليها جميعها إن أمكن، لأختار الأصلح منها للتحقيق، وقد وقع اختياري على ثلاث منها : إحداها لتكون أصلا واثنتين للمقابلة.

### 1 - النسخة الأصل :

رمزت لها بكلمة : **أصل** لأميزها عن غيرها. وهي عبارة عن جزء من مجموع يوجد بقسم الوثائق (المخطوطات) بالخزانة العامة بالرباط، مسجلا تحت رقم 1373 ك، من الورقة 111 إلى الورقة 119 عدد صفحاتها 17 صفحة من الحجم المتوسط. عدد الأسطر 32-38 سطرا بمتوسط 35 سطرا للصفحة. متوسط عدد الكلمات 17 كلمة في السطر (14-20) خطها مغربي، مشوّش قليلا لكنه مقروء، كتبت بمداد أسود والنظم أثبت بالمداد الأحمر، وتوجد بهوامشها طرر بخط يد الناسخ وهو كما ورد في فهرس المجموع : المدني بن جلون.

---

(*) أشرف على هذا البحث الدكتور أحمد اليزيدي.

**المجلة** : وقد اكتفينا بالنسبة للمتن المحقق بنشر ما بين بدايته إلى نهاية الكلام عن الحديث المدلس.

(**) (ت 1052 هـ). وستأتي ترجمته.

ويرجع سبب اختياري هذه النسخة لتكون أصلا دون غيرها إلى ما وجدته بالطرر في أول صفحة من المخطوط على جهة اليسار ونصه : [الحمد لله وحده، وُجِد بطرة الأصل المنتسخ منه بخطّ الشيخ العلامة سيدي محمد بن أحمد المسناوي رحمه الله تعالى ما نصه : « وّلد شيخُنا مؤلِّف هذا الشرح، أطال الله تعالى بقاءه، بعد عشاء ليلة الَجمعة الخامسَ عشر من ربيع النبوي عام 1042 ، وولد والد شيخنا سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله تعالى عند زوال يوم الإثنين الثاني من رمضان سنة 1007 بالقصر وتوفي بفاس بعيد زوال يوم الأربعاء الثامن من شهر رمضان عام 1091، وكان دخوله لفاس لطلب العلم آخر جمادى الأخيرة عام . . . (1) وتزوج ابنة شيخه وعم أبيه سيدي عبد الرحمان ليلة الثلاثاء الحادي والعشرين من جمادى الأخيرة عام 1036 وولد له منها شيخنا المذكور، وقبله صنوه السيد عبد الرحمان عند زوال يوم الأحد السابع عشر من جمادى الأخيرة عام 1040 هـ. من خطه رحمه الله تعالى.]ا هـ

نستنتج من هذا النص ما يلي :

– هذه النسخة نقلت عن نسخة أصلية كانت في ملك تلميذ المؤلف : أبي عبد الله محمد بن أحمد المسناوي، وبخط يده.

– كلام التلميذ (والذي نقله الناسخ) يدل على أنه كتب نسخته أثناء حياة المؤلف، لقوله : أطال الله تعالى بقاءه، وبالتحديد بين سنة 1091 تاريخ وفاة والد المؤلف، وسنة 1116 هـ تاريخ وفاة المؤلف نفسه.

كل هذا، إضافة إلى كون النسخة تامة وقليلة الأخطاء، رجح كفتها لتكون أصلا تُقابل به باقي النسخ.

**أول النسخة** : « بسم الله الرحمان الرحيم، وصلى الله على سيدنا ونبينا ورسولنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى

(1) هذه السنة مثبتة بالأرقام وغير واضحة في المخطوط.

يوم الدين، قال عبدالله المفتقر إلى عفوه ورحمته المشفق من سوء كسبه، محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له آمين يا رب العالمين . . . »

**آخر النسخة** : « . . . والحمد لله رب العالمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل، قال مؤلفه : انتهى في الخامس والعشرين من شعبان عام 1071 على يد جامعه عبيد الله سبحانه محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي وفقه الله لصالح العمل وأعطاه ما يرجوه فوق الأصل، بمنه وجوده وكرمه.»ا هـ

وجاء في فهرس هذا المجموع (1373 ك) ما نصه : (رقم 13 : شرح الفاسي على الطرفة، بطرر نفيسة، بخط يد : المدني بن جلون أصلا وطررًا.)

**2 – النسخة ح :**

رمزت لها بهذا الحرف لأنها النسخة الوحيدة التي اخترتها من بين نسخ الخزانة الحسنية للمقابلة. تقع في مجلد متوسط الحجم من أربع وعشرين صفحة من الحجم الصغير، في حالة جيدة لا تشكو من بتر أو خلل وأوراقها في حالة حسنة.

عدد الأسطر في كل صفحة عشرون سطرا، ومتوسط عدد الكلمات من 11 إلى 15 كلمة أي بمعدل 13 كلمة في السطر.

كتبت بمداد أسود والنظم مثبت باللون الأحمر بخط واضح مع اتساع بين الكلمات والأسطر أيضا.

مجهول تاريخ النسخ وكذا اسم الناسخ.

**أولها** : « قال الشيخ الإمام العلامة الفهامة أبو عبد الله سيدي محمد بن سيدي عبد القادر الفاسي قدّس الله سرّه وأسكنه من الفردوس فسيحه : الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد : فهذا . . . ».

**آخـرها** : « . . . قال مؤلفه سمح الله له : هـ بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه في الخامس والعشرين من شعبان المعظم عام إحدى وسبعين وألف على يد جامعه عبيد الله سبحانه، محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي وفقه الله لصالح العمل وأعطاه مما يرجوه فوق الأمل بمنه وجوده وكرمه هـ. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين».

**2 – النسخة ع :**

رمزت لها بهذا الحرف لكوني لم أعتمد من نسخ الخزانة العامة سوى على اثنتين : الأولى المسماة أصلا، وهذه : ع. وتقع في حجم صغير تحت رقم 1645 د/D، في حالة لا بأس بها، تامة ليس بها بتر. وخطها مغربي وإن كان مُشوّشاً وصعب القراءة.

عدد الأسطر في كل صفحة منها 18 سطرا، ومتوسط عدد الكلمات بالسطر ما بين 8-12 كلمة أي بمعدل 10 كلمات وهو عدد قليل كما نلاحظ ويفسر عدد صفحاتها الكبير الذي يفوق عدد صفحات النسختين الأخريتين، إذ يصل إلى 57 صفحة.

اسم الناسخ مجهول، أما تاريخ النسخ فكما هو مثبت بآخر صفحة هو سنة 1147 هـ.

**أولها** : « بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما. قال عبد الله المفتقر إلى عفوه ورحمته المشفق من سوء كسبه محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي غفر الله له ولوالديه آمين : الحمد لله رب العالمين...».

**آخرها** : « ... مختومة : أي محكمة أو مقضية الصلاة والسلام على الذي اصطُفِيَ للختام. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل هـ. انتهى بحمد الله وحسن عونه ضحى يوم السبت الثامن عشر من رمضان عام 1147هـ ».

## عملي في تحقيق المخطوط

يقوم عملي في تحقيق المخطوط على أساس اعتماد إحدى النسخ الثلاث أصلا أثبته بالنصف الأعلى من الصفحة، وما يعترضني من اختلاف بين النسخ أثبته في باقي الصفحة كما أضفت أيضا بالنصف الأسفل من الصفحة : تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وكذا ترجمت للأعلام الذين جاء ذكرهم أثناء الشرح دون استثناء أحد منهم.(*) وحاولت قدر المستطاع أن أعزو أغلب النصوص المنقولة إلى أصحابها ومظانها الأصلية وهذا أمرٌ جدٌ صعب وذلك :

- **أولا** لكثرة النقول .

**وثانيا** لعدم تنبيه المؤلف على مصدر أو صاحب النص المنقول.

- **وثالثا** لعدم توفر بعض الكتب التي ينقل عنها خصوصا كتب المؤلفين المغاربة.

- **وختاما** لأن المؤلف لا يلتزم بنقل النصوص كما جاءت عند أصحابها بل يتصرف فيها أحيانا بشكل يتعذر معه التوصل إلى النص في مصدره.

وفي الأخير قمت بالتعليق أو التنبيه على المواضع التي تحتاج إلى ذلك.

## الفصل الأول

## التقديم

### المبحث الأول : التعريف بالناظم

**إسمه ونسبه** : هو أبو عبد الله، وأبو حامد، محمد العربي بن الشيخ أبي المحاسن سيدي يوسف بن محمد الفاسي الفهري.

---

(*) المجلة : حذفنا تراجم الأعلام المشهورين إيثارا للاختصار.

**مولده** : ولد كما ذكر هو في مرآة المحاسن بحومة العيون من عدوة القرويين من فاس، في ضحى يوم الإثنين السادس من شوال سنة ثمان وثمانين وتسعمائة (988 هـ).

**طلبه للعلم وشيوخه** : قرأ القرآن وأخذ في طلب العلم فأخذ عن والده أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي، وعن عمه أبي زيد عبد الرحمان بن محمد الفاسي وعن شقيقه أبي العباس أحمد بن يوسف الفاسي وعن الشيخ أبي عبد الله القصار، وعن أبي الطيب الحسن بن يوسف الزياتي وشقيقه أبي العباس أحمد بن يوسف الزياتي، وعن أبي مالك الحميدي وأبي زكرياء يحيى السراج، وأبي الحسن علي بن عمران، وأبي عبد الله المري.

**تلاميذه** : أخذ عنه رحمه الله جماعات من فاس وغيرها من سائر أقطار المغرب منهم بنوه الأربعة : أبو نصر عبد الوهاب، وأبو الحجاج يوسف، وأبو فارس عبد العزيز، وأبو محمد عبد السلام، وكذا ابن أخيه عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي.

**مؤلفاته** : ألّف محمد العربي الفاسي تآليف عديدة أذكر منها :

- قصيدة : تلقيح الأذهان بتنقيح البرهان.
- قصيدة : الطالع المشرق في أفق المنطق (ويقال : في سماء المنطق).
- قصيدة : مراصد المعتمد في مقاصد المعتقد (قصرها على عقائد أهل السنة).
- قصيدة : في ألقاب الحديث (*).
- وقصيدة أخرى مسماة : عقد الدرر في نظم نخبة الفكر للعلامة ابن حجر في علم الأثر، وله عليها شرح.

---

(*) شرح هذه القصيدة هو موضوع الدراسة والتحقيق.

وله منظومة في الزّكاة، وأيضا قصائد كثيرة ومقطعات وأمداح نبوية وغيرها، وألف تأليفا في أحكام اللفيف، وآخر يُسمى : سهم الإصابة في حكم طابة، ألفه وهو بتطوان وقد أشاد به الإمام ابن عاشر.

وقد شرع أيضا في عدة كتب مات قبل إتمامها رحمه الله، منها :مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن (في التاريخ)، وشرح على قصيدة كعب بن زهير، وشرح لدلائل الخيرات سماه : مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات، وشرح الشفا للقاضي عياض.

**وفاته** : كان الناظم رحمه الله قد خرج من فاس فارًا من فتنة العرائش حين أراد السلطان المولى محمد الشيخ المأمون السعدي تسليمها للنصارى سنة 1019 هـ. فجال في المغرب إلى أن ألقى عصا الترحال بتطوان فتوفي بها قرب الضحى من يوم السبت الرابع عشر من ربيع الثاني اثنين وخمسين وألف (1052هـ) ودفن هناك، ثم نقل منه بعد عامين – وذلك سنة أربع وخمسين – في تابوت إلى فاس، ودفن بجوار قبر أبيه، رحمهم الله جميعا.

## المصادر المعتمدة في الترجمة :

– سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس 313/2 محمد بن جعفر بن ادريس الكتاني. ط 1. المطبعة الحجرية بفاس. 1316 هـ /1998 م.

– نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني 2/10-20 : محمد الطيب القادري تحقيق محمد حجي. ط. الرباط : 1397هـ /1977 م.

– هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي ط. 1. دار الكتب العلمية بيروت : 1413هـ /1992م. ج 6/280-281.

– النبوغ المغربي : 189/1 : عبد الله كنون. المطبعة المهدية تطوان.

- الاستقصاء 20/6 : أبو العباس الناصري. ط. 2. الدار البيضاء دار الكتب العلمية : 1954م.

## المبحث الثاني : ضبط عنوان النظم وإثبات صحة نسبته لصاحبه

جاء في ترجمة محمد العربي الفاسي أن له بين مؤلفاته العديدة قصيدة في ألقاب الحديث، وأخرى مسماة بـ : "عقد الدرر في نظم نخبة الفكر".

ولعلّ التي بين أيدينا هي الأولى والتي اصطلحتُ على تسميتها الطرفة في نظم ألقاب الحديث" كما وجدت ذلك في فهرس المجموع رقم 1373 : وكما جاء في البيت رقم 51 من النظم :

**وقد تناهت طُرْفَةٌ من الطرف * آخــذة من المُهِمِّ بطَرَفِ**

أما في نسخ الشرح لمحمد بن عبد القادر الفاسي، فجاءت باسم: "نظم ألقاب الحديث" للامام أبي عبد الله محمد العربي الفاسي.

## المبحث الثالث : التعريف بالشارح للنظم

**إسمه ونسبه** : هو أبو عبد الله محمد بن عبد القادر بن علي ابن يوسف الفاسي.

**مولده** : ولد الشارح (رحمه الله) بفاس ليلة الجمعة الخامس عشر من ربيع الأول عام اثنين وأربعين وألف (1042هـ).

**شيوخه** : نشأ بحجر أبيه في بيئة علمية خالصة، وأخذ القرآن عن أبي زيد ابن القاضي وغيره، وأخذ النحو عن أبيه وعن أبي العباس الزموري وأبي الحسن علي الزرهوني وغيرهم، وتلقى الفقه وغيره عن والده وعن أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان بن جلال، وأبي العباس الأبار . . وغيرهم.

**تلامــذتــه** : أخذ عنه خلائق عدة، منهم : سيدي عبد السلام القادري وشقيقه سيدي العربي القادري، وسيدي محمد بن عبد السلام البناني، وأبو عبد الله محمد بن أحمد المسناوي، وسيدي إدريس المنجرة . . . وغيرهم كثير.

**خطـطــه** : كان المؤلف إماما بزاوية والده، وبقي جالسا بها للإفادة مؤتما به إلى أن توفي.

**وفــاتــه** : توفي رحمه الله - بداره المعروفة بوادي الشرفاء عند زوال يوم الخميس الثامن والعشرين من رجب سنة ست عشرة ومائة وألــف ( 1116هـ)، ودفن من الغد، غدوة يوم الجمعة، في موضع تدريسه بصدر زاوية والده عن يسار محرابها.

وقد وَهِمَ صاحبُ الذيلين على كشف الظنون، فذكر في " إيضاح المكنون " أنهَ توفي سنة 1091هـ، وهو خطأ بل هذا تاريخ وفاة والده عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، أما في "هدية العارفين" فذكر أنه توفي سنة 1118 هـ وهو خلاف ما أجمعت عليه المصادر.

**مؤلفــاتــه** : ألف عدّة كتب أذكر منها :

- المباحث الإنشائية في الجملة الخبرية والإنشائية.
- رسالة بديعة في مسألة خلق الأفعال، ردّ بها على الشيخ إبراهيم الشهرزوري المدني.
- نظم في التوسل بالصحابة.

وله أيضا عدة شروح على كتب مؤلفين غيره منها :

- شرح شواهد ابن هشام.
- شرح الحصن الحصين للجزري، وسمّاه : تحفة المخلصين بشرح عدّة الحصن الحصين.
- شرح الطالع المشرق في سماء أفق المنطق، لعم أبيه ولم يكمله أيضا.

- شرح نظم نخبة ابن حجر في اصطلاح الحديث، لعم أبيه أيضا.

وقد قام أيضا بجمع حاشية العارف الفاسي على المختصر وحاشيته على المحلي، وأكمل جمع حاشيته على الجلالين بعد أن وصل والده عبد القادر بن علي الفاسي بجمعها إلى سورة طه.

## المصادر المعتمدة في الترجمة :

- سلوة الأنفاس 316/1

- هدية العارفين 309/6.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : 257/3 : إسماعيل باشا بن محمد البغدادي. بيروت : دار الكتب العلمية، 1413هـ / 1992م.

## المبحث الرابع : تحقيق عنوان الشرح وإثبات نسبته لصاحبه

ورد عنوان الشرح كما ياتي في أوائل جميع نسخ المخطوط :

« . . . فهذا تقييد مقيد إن شاء الله تعالى على نظم ألقاب الحديث»

وجاء في فهرس المجموع رقم 1373ك : (رقم 13 : شرح الفاسي على الطرفة.)هـ.

وقد اخترت عنوانا للبحث جامعا بينهما فجعلته : «شرح الطرفة في نظم ألقاب الحديث» لمحمد بن عبد القادر الفاسي.

وقد ذكر كل من ترجم لمحمد بن عبد القادر الفاسي شرحا له على نظم ألقاب الحديث لعم أبيه محمد العربي بن يوسف الفاسي.

## المبحث الخامس : موضوع النظم ومنهج الشارح

**موضوع النظم :** قصيدة الطرفة في نظم ألقاب الحديث لمحمد العربي الفاسي عبارة عن نظم الألقاب ومصطلحات الحديث التي

تعارف عليها المحدثون على مر العصور، جمع فيها ناظمها ما اصطُلِح عليه من ألقاب في ثلاث وخمسين بيتا من الرّجز، والذي يلقب عند أهل هذا الفن بحمار الشعر لسهولة النظم على منواله ووزنه :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن * مستفعلن مستفعلن مستفعلن

**منهج الشارح** : حاول الشارح، محمد بن عبد القادر الفاسي أن يتبع في شرحه أسلوبا غير ممل ولا مخل، وجعله على خطوات ومراحل، لكنه لم يلتزم باتباع هذه الخطوات التزامًا تامًا. وهذه الخطوات هي :

1 -ذكر الإعراب واللغة والبيان، ولم يلتزم بالجمع بين هذه العناصر دائما بل قد يقتصر على الإعراب أو على اللغة أو البيان. مثال ذلك قوله : « **حمدا** مصدر نائب عن فعله **لمن** اللام للتبيين متعلقة بمحذوف . . .» [2] وكذا قوله : **وصلواته تسح** من سح المطر سال استعير هنا للكثرة والتتابع..»[3] والغالب عليه الاهتمام بالجانب الإعرابي، وإن كان في أواخر شرحه قد اقتصر على الخطوة الثانية - دون الأولى - وهي :

2 -شرح معاني الأبيات، فيَعمَدُ إلى البيت مُجزّئًا إياه ويدخله في تركيب الجمل والعبارات، وقد سار على هذا المنوال في جميع أبيات القصيدة، مثال ذلك : « **المعلق** : **ما** مفعول أول لدعوا **أول السند** منه **ساقط** واحدًا كان الساقطُ أو أكثر، **ولو** كان السقوط من أوله **إلى تمامه**. . .»[4] ثم تأتي الخطوة الثالثة وهي :

3 - الاستشهاد لهذه المعاني باستدلالات من المصادر[5] التي يعتمد عليها، وفي حال وجود خلاف يقوم بتوجيه الرأي الذي يميل إليه ويدعمه بالأدلة والحجج.

(2) انظر ص 358 من المجلة.

(3) انظر ص 359 من المجلة.

(4) انظر ص 383 من المجلة.

(5) جمعتُ هذه المصادر في لائحة يجدها القارىء في المبحث السادس من الفصل الأول

وأحيانا يُنهي محمد بن عبد القادر الفاسي شرحه للبيت أو الأبيات بإيراد تنبيه أو أكثر يقصد به الإشارة إلى مسائل اصطلاحية ربما قَصُرت عن بيانها أبيات الناظم، نحو قوله : تنبيهان :

**الأول** : استُشكِل قول الترمذي حسن صحيح لأن . . .

**التنبيه الثاني** : إذا كثُرت طرقُ الحسن صُحِّحَ، لأن . . .». [6]

وكذا : « تنبيه : ما عُرِف به هنا المنقطعُ غير جامع لأنواعه، وغايته بيانُ ما ينفردُ به المنقطع عن غيره، ولعلَّه تبع ظاهر النخبة لابن حجر، والمشهور أن المنقطع . . .» [7].

كما نجد لدى الشارح استطرادات يعمد فيها إلى زيادة تفصيل بعض الأمور التي لا بد من بيانها : كشرح ما يقصد بلفظ "الحديث" عند أهل الاصطلاح[8] أو التعريف بمفهومي الصحابي[9] أو التابعي[10] إثر ذكرهما في معرض شرحه للأبيات، وربما ذكر خلاف العلماء حول العمل بالحديث الضعيف غير الموضوع [11] وغير ذلك من الاستطرادات.

## المبحث السادس : مصادر الشارح وملاحظات حول منهجه في استعمالها

من خلال تصفحي للشرح تبين لي أن مؤلفه محمد بن عبد القادر الفاسي يعتمد على كم هائل من المؤلفات مَصادرَ لكتابه، وقد حاولتُ استقصاء أكبر عدد منها – لا الكل – لأن البعض لم يصلنا والبعض الآخر تعذَّرَ عليَّ شخصيا الإطلاع عليه. وقد قمت بجمع هذا العدد، الهائل أمام عيني القاريء، من المصادر انطلاقا من أسماء

(6) انظر ص 366 - 368 من المجلة.

(7) انظر ص 385 من المجلة.

(8) انظر ص 359 من المجلة.

(9) انظر ص 375 - 377 من المجلة.

(10) انظر ص 378 - 379 من المجلة.

(11) انظر ص 369 من المجلة.

مؤلفيها، إذْ يقتصرُ الشارح غالبا على ذكر اسم صاحب الكتاب دون ذكر عنوانه.

وسأذكر المصادر مرتبة على أسماء مؤلفيها ترتيبا معجميا ( مع حذف لفظ : ابن – أب – ال) وفي حال عدم توصلي إلى اسم الكتاب أكتفي بذكر مؤلفه :

– البخاري، محمد بن إسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة **(الجامع الصحيح)**.

– التبريزي، علي بن عبد الله.

– الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى.

– ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمان بن علي بن عبد الرحمان القرشي : الموضوعات.

– الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله : **معرفة علوم الحديث**.

– ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي : **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**.

– الخطابي، حمد بن محد بن إبراهيم بن خطاب البستي : **غريب الحديث**.

– الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي : **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : والكفاية في علم الرواية**.

– الخليلي، أبو يعلى الخليل عبد الله : **الإرشاد في معرفة المحدّثين .**

– ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي القشيري : **الاقتراح في بيان الاصطلاح**.

– الشيخ زكرياء بن محمد الأنصاري : **فتح الباقي شرح ألفية العراقي**.

- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمان بن محمد : **فتح المغيث شرح ألفية الحديث.**

- السيوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر : **تدريب الراوي شرح تقريب النووي.**

- ابن الصلاح، عثمان بن صلاح الدين : **المقدمة في علوم الحديث.**

- الطيبي، الحسن بن محمد، شرف الدين : **الخلاصة في معرفة الحديث.**

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله : **الاستيعاب في معرفة الأصحاب. والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.**

-العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين : **التبصرة والتذكرة.**

- ابن العربي، محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي.

- الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين : **المحصول.**

- مالك بن أنس : **الموطأ.**

- النووي، يحيى بن شرف : **التقريب.**

من خلال مراجعتي نُقُولَ الشَّارحِ لاحظت جملة من الأمور ألخصها فيما يلي :

1 - كما أشرت سابقا فإن الشارح غالبا ما يكتفي بذكر اسم صاحب الكتاب دون الإحالة أو الإشارة إلى الكتاب نفسه، مثال ذلك قوله : «وليس شرطا للصحيح خلافا للجبائي من المعتزلة وإليه يومىء كلام الحاكم وصرّح ابن العربي بأنه شرط البخاري. . .»[12].

(12) انظر ص 371 من المجلة.

وتزداد صعوبة البحث عن المصدر إن كان للمؤلف المنقول عنه عدة كتب في هذا الفن.

2 - أثناء نقل الشارح عن هذه المصادر لا يلتزم الدقة والأمانة في النقل بل يتصرف في النصوص حذفا أو زيادة أو اختصارا، من ذلك : ما نقله في باب المدلّس عن الشيخ زكرياء ونصّه (وفي الحقيقة هو داخل في المنقطع لكن شرطه أن يكون الساقط ضعيفا كما تقرّر، نعم : بعضهم لم يقيد بالضعيف بل سوّى بينه وبين الثقة)[13] بينما جاء النصّ في فتح الباقي كما يلي : «وفي الحقيقة هذا الأخير داخل في المنقطع على قول فيه لأن شرطه أن يكون الساقط ضعيفا كما تقرر، نعم . . .»[14].

وكذا ما جاء في باب زيادة الثقة عن ابن الصلاح : ( ما ينفرد به الثقة ثلاثة أقسام : الأول ما يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات، فهذا مردود. الثاني : ما لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه فهذا مقبول (. . .) الثالث : ما يقع بينهما، وهو يشبه الأول من حيث إن ما رواه الجماعة عام . . . ) وهذا النصّ منقول عن مقدمة ابن الصلاح بتقديم وتأخير ونقص وزيادة وتغيير[15] ولولا معرفتي بعنوان الباب لما كان العثور على النصّ هيّنا. وغير هذا كثير جداً في الشرح.

---

(13) انظر ص من البحث التمهيدي (خزانة دار الحديث الحسنية).

(14) فتح الباقي شرح ألفية العراقي لزكرياء بن محمد الأنصاري. فاس : المطبعة الجديدة 1354هـ، ج 191/1.

(15) انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 112-114 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. ط 1 المدينة المنورة، المكتبة السلفية : 1389هـ /1969م.

# الفصل الثاني
# التحقيق

## نص المخطوط :

بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلى الله على سيدنا (ومولانا)[16] محمد و(على)

آله وصحبه وسلم (تسليما كثيرا إلى يوم الدين).

(قال عبد الله المفتقر إلى عفوه ورحمته، المشفق من سوء كسبه، محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له، آمين يا رب العالمين.)[17].

الحمد لله رب العالمين، (والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين)[18]، وبعد : فهذا تقييد مفيد إن شاء الله تعالى على نظم ألقاب الحديث لشيخ شيوخنا الإمام أبي عبد الله محمد العربي الفاسي رحمه الله ورضي عنه، والله المستعان **حمداً** مصدر نائب عن فعله، **لمن** اللام للتبيين متعلقة بمحذوف، **نزل أحسن الحديث** أي القرآن، وفيه براعة الاستهلال للتورية بمقصود النظم، وفيه الاقتباس أيضا. **وصلواته تسح** من سح المطر (سال)[19] استعير

(16) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح .

(17) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح، وجاء بدلا منه «قال الشيخ الإمام العلامة الفهامة أبو عبد الله سيدي محمد بن سيدي عبد القادر الفاسي قدّس الله سرّه وأسكنه من الفردوس فسيحه.» ا هـ.

(18) ما بين المعقوفتين ورد في نسخة : ح، كما يلي : « وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين» ا هـ.

(19) ساقطة من : ح.

هنا للكثرة والتتابع **لا تريث** أي لا تبطيء **على الرسول المصطفى** (سيدنا)[20] محمد صلى الله عليه وسلم **وآله وصحبه وناقلي أقواله** وهم أئمة الحديث. **وقد أشار** عليّ **بعض أعيان** الورى أي الخلق **بنظم ألقاب الحديث** المصطلح عليها(عند)[21] المحدثين. والحديث في الاصطلاح : ما أضيف اليه صلى الله عليه وسل قولا أو فعلا أو تقريرا أو أياما أو وصفا خَلقيا أو خُلقيا. والخبر والسنة مرادفان له، وقيل الحديث خاص بقوله وفعله فالسنة أعمّ، وقيل : الحديث ما أضيف إليه صلى الله عليه وسلم أو إلى صحابي أو إلى من دونه فيشمل الموقوف بخلاف السنة، وقيل : الخبر يختص بما جاء عن غير النبي (وقيل) :[22] كل حديث خبر ولا عكس. ويُعبَّر عن (هذا)[23] بعلم الحديث روايةً ويحد بأنه علم يشتمل على نقل ذلك وروايته وضبطه وتحرير ألفاظه، وموضوعه ذات النبي من حيث إنه نبي، وغايته الفوز بسعادة الدارين.

وأما علم الحديث دراية، وهو المراد عند الإطلاق كما هنا، فأحسن حدوده قول العزبن جماعة[24] «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه السند والمتن». وعبارة الشيخ زكرياء[25] «موضوعه الراوي والمروي (1/ و) من حيث ذلك -يعني القبول والرد- وغايته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك ومسائله ما يذكر في كتبه من المقاصد»[26]. قال ابن حجر : «أولى تعاريفه أن يقال معرفة القواعد المعرّفة بحال الراوي والمروي» زاد الشيخ زكرياء : « من حيث

---

(20) ساقطة من : ح.

(21) في : ح : بين، بدلا من : عند.

(22) ساقطة من : ح.

(23) ساقطة من : ح.

(24) أبو عمر عبد العزيز بن محمد، ابن جماعة الكناني (ت 767هـ) مؤلف تخريج أحاديث الرافعي. . .

(25) زكرياء بن محمد الأنصاري (ت 925 هـ) من مؤلفاته فتح الباقي شرح ألفية العراقي

(26) انظر : فتح الباقي 7/1.

القبول والرد[27] قال ابن حجر : «إن شئت حذفت لفظ معرفة». قيل : وحدّ ابن جماعة أحسن، لأنه يدخل تحته أحوال السند التي ليست حال الرجال كصيغ الأداء. دررا حال تشبيهية. **فما ألوت** من الألو وهو التقصير **في ابتدار** أي مبادرة بمعنى معاجلة **ما قصد جهدِ** مفعول مطلق عامله محذوف أو مفعول ثان لألوت لتضمنه معنى منعت، وحذف المفعول الأول، والتقدير : فما ألوته **مقلٌ جادَ بالذي وجد. مقتصرا** حال من ضمير ألوت. **فيه** أي فيما قصد وهو نظم ألقاب الحديث **على الالقاب والله استهدي** لاغيره **الى الصواب**، في الأقوال والافعال.

**المتن** مأخوذ من المماتنة أي المباعدة في الغاية لأنه غاية السند، أو من متنت الكبش شققت جلدة بيضته واستخرجتها، لأن المسند استخرجه بسنده (أو من المتن وهو الصلب من الأرض المرتفع لانَه يقويه بالسند ويرفعه)[28]، أو من تمتين النفوس أي شدها بالعصب، لأن السند يشده ويقويه.

**والسند** مأخوذ من السند أي المرتفع من سفح الجبل، أو من قولهم : فلان سند أي معتمد. **والمتن** اصطلاحا هو **ما** أي الذي **روي قولا** أي مقولا، حال من ما أومن ضمير روي. وهل المراد قول الصحابي عن (سيدنا)[29] رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا. أو مقول النبي صلى الله عليه وسلم فحسب؟ قولان : أظهرهما الأول لما تقرر أن السنة قول أو فعل أو تقرير، **ونقل** معطوف على روي وكأنه تفسير له، ابن حجر : «المتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام».[30] **والسند** اصطلاحا هو **الذي له** أي للمتن **به** أي بالسند

(27) فتح الباقي : 7/1.

(28) ما بين المعقوفتين ساقط من ح.

(29) ما بين المعقوفتين ساقط من ح.

(30) تنظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر : لابن حجر العسقلاني. ط 1 بيروت. دار الكتب العلمية : 1401هـ /1989م. ص 24.

**وصل**. وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله : الطيبي[31]. وهما متقاربان لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما، ابن جماعة : الإسناد والسند شيء واحد. واعلم أنهم قسموا الحديث(إلى)[32] ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف، وتحت كل قسم أنواع :

-القسم الأول[33] **الصحيح** : **ثم الصحيح** عندهم هو **ما** أي الذي **اتصلا** من أخبار الآحاد، وضمير اتصلا للصحيح بتقدير مضاف أي إسناده[34] وألفه إطلاق، والمتصل ما سلم إسناده من سقوط فيه وسيأتي. وخرج به المنقطع والمرسل والمعضل. بنقل متعلق بكائن حال من ضمير اتصلا والباء للمصاحبة **عدل** وهو «من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة»[35] والمراد عدل الرواية لا الشهادة، فلا يختص بالذَّكَر الحر. والملكة كيفية راسخة في النفس، والتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك أو بدعة أو فسق، بأن لا يرتكب كبيرة ولا يصر على صغيرة. والمروءة أن يتخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه، فالأكل في السوق والمشي مكشوف الرأس (وإكثار حكايات[36] ) مضحكة ولبس فقيه قباء وقلنسوة حيث لا يعتاد : يسقطها. والمراد : بالبدعة اعتقاد خلاف (1/ ظ) الحق في الأمور[37] الدينية، وقد اختلف في رواية المبتدع فقيل : لا[38] تقبل مطلقا، وقيل تقبل إن حرّم الكذب

(31) الحسين بن محمد شرف الدين الطيبي (ت 743) له : الخلاصة في معرفة الحديث، وشرح الكشاف. . .

(32) ساقطة من الأصل.

(33) زيادة من ح، ع يقتضيها السياق.

(34) في : ع : استناده.

(35) هذا تعريف السخاوي في فتح المغيث شرح ألفية الحديث. ط 1. بيروت. دار الكتب العلمية 1414هـ /1993م. ج 1 /27. وقد أطال الخطيب البغدادي الكلام في تعريف العدالة، ينظر كتابه الكفاية في علم الرواية، ط 1. مصر : مطبعة السعادة : 1972م.

(36) في ح : وإكثار حكاية، و ع : وأكثر حكايات.

(37) ساقطة من : ع.

(38) ساقطة من : ع.

ولم يكفر ببدعته، وقال مالك إلا الداعية الذي يدعو لبدعته فلا تقبل روايته، كفر ببدعته أم لا. وهو الأصح عند أهل الحديث منهم : ابن الصلاح والنووي، بل قد حكى ابن حبان الاتفاق على ذلك، واستغرب ابن حجر حكاية الخلاف فيه. أما من كُفِّر ببدعته كمنكري[39] علمه تعالى بالمعدوم وبالجزئيات، فلا يقبل[40] على خلاف ما فيه. وقال صاحب المحصول[41] : الحق أنه إن اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته وإلا فلا. وقال ابن حجر : التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة وقد تبالغ[42] بتكفيرها فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد أن الذي يردّ رواية من أنكر أمرا متواترا من الشرع، (معلوما)[43] من الدين بالضرورة[44]». ا هـ.

وروى البخاري في الصحيح على سبيل الاستشهاد والاحتجاج عن بعض أهل البدع الذين لم يدعوا إلى بدعتهم ولم يستميلوا إليها كخالد بن مخلد[45] (وعبيد الله بن موسى العبسي)[46] وعبد الرزاق بن همام[47]

(39) في : ع، ح : كمنكر، بدون ياء.

(40) في : ع، ح تقبل، بالتاء وهي الأوجه على اعتبار أن الضمير يعود إلى لفظ : الرواية.

(41) أي فخر الدين الرازي (ت 606هـ) والمحصول من مؤلفاته في أصول الفقه.

(42) في ع : بالغ، وفي ح : يبالغ.

(43) في ح : معلوم، والتصويب من النخبة.

(44) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص 81.

(45) هو أبو الهيثم خالد بن مخلد القطواني الكوفي، روى عن علي بن مسهرومالك بن أنس وأبي الغصن، وعنه البخاري وابن راهوية وابنا أبي شيبة. . . وصف بالتشيع وله مناكير وغرائب، توفي سنة 213 هـ.

(46) جاء في ح : عبد الله بن موسى العقبي، والصواب ما أثبته وهو : أبو محمد عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي، روى عن شعبة والسفيانين، وعنه البخاري وأحمد ويحيى وإسحق قال أبو داود والذهبي : كان شيعيا محترقا، وقال أحمد : كان صاحب تخليط حدث بأحاديث سوء. توفي سنة 213 هـ.

(47) هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني روى عن أبيه ومعمر والسفيانين والأوزاعي ومالك. وعنه : أحمد وإسحق وابن المديني ووكيع.، رمي بالتشيع وقال أحمد من سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع لانه كان يلقن أحاديث ليست في كتبه، توفي سنة 211 هـ.

وعمرو بن دينار[48]. خرج بهذا القيد، أعني العدالة : ما في سنده من عرف ضعفه أو جهلت عينه أو حاله. **ضبطه قد كملا** الجملة الكبرى صفة عدل. والضبط نوعان : ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط (كتاب)[49] وهو صيانته له منذ سمع فيه وصححه إلى أن (يؤدي) [50] منه، وخرج بقيد الضبط ما في سنده مغفل كثير الخطأ، وإن عرف بالصدق والعدالة لعدم ضبطه (وقيده)[51] بالكامل أي التام الذي هو الرتبة العليا ليخرج الحسن لذاته المشترط فيه مسمى الضبط فقط، لكن (يقال)[52] يلزم عليه خروجه إذا اعتضد وصار صحيحا لغيره، ويجاب بأن التعريف للصحيح لذاته. **إلى النهاية** أي كل واحد عدل تام الضبط من أول السند إلى أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما عند العراقي، أو إلى أن ينتهي إلى النبي أو إلى الصحابي أو إلى من دونه، ليشمل الموقوف وغيره، كما عند غيره. **بلا تعليل** أي (بغير)[53] علة فيه. والمعلل لغة ما فيه علة، واصطلاحا ما فيه علة خفية قادحة وسياتي. وخرج بنفي التعليل ما فيه علة قادحة كالمرسل، والعلة الظاهرة من باب أولى، ولكنها راجعة الى ضعف الراوي أو عدم الاتصال، فخرجت مما تقدم. **ولا شذوذ فاعن بالتحصيل** والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا سياتي، فخرج بنفي الشذوذ الشاذ، ولا يرد الشاذ الصحيح عند بعضهم لأن التعريف للصحيح المجمع على صحته لا مطلقا. ولم يشترط الخطابي الضبط ولا السلامة من الشذوذ والعلة. قال أبو الفضل العراقي «ولابد

(48) هو : أبو محمد عمرو بن دينار المكي الجمحي، روى عن جابر وأبي هريرة وابن عمر وعنه شعبة وابن عيينة وأيوب وأبو حنيفة، قال الذهبي : عالم الحجاز حجة، وما قيل عنه من التشيع فباطل. مات سنة 125هـ.

(49) في ح : كتابة، بالتاء.

(50) في ح : يروي.

(51) ح : قيد، بدون الضمير.

(52) ساقطة من الأصل، والسياق يقتضيها.

(53) في ح لغير.

من شرط الضبط لأن من كثر خطأه، استحق الترك وإن كان عدلا».[54] وأما السلامة من الشذوذ والعلة فقال ابن دقيق العيد : إن أهل الحديث رأوه في حد الصحيح، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيرا من علل المحدثين لا تجري على أصولهم.

– القسم الثاني : **الحسن : والحسن** من أخبار الآحاد، هو **الذي الشروطَ** المتقدمة للصحيح **استوفى** فخرج الضعيف **إلا كمال الضبط فهو خفا** أي قل، وقد اختلفوا في حد الحسن على أقوال : أحدها للخطابي : أنه ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله. واعترضه ابن دقيق العيد بلزوم دخول الصحيح في حد الحسن لصدقه عليه، قال : وكأنه يريد ما لم يبلغ درجة الصحيح، ورده التبريزي بأن ابن دقيق العيد ذكر بعدُ أن الصحيح أخص من الحسن ودخول الخاص في حد العام ضروري، وإخراجه مخل. قال العراقي : «وهو متجه»[55] ا هـ. وقال أخو الناظم الحافظ أبو العباس أحمد بن يوسف الفاسي[56] : إنما بحث ابن دقيق العيد مع الخطابي على مذهبه وهو لا يرى رأي ابن دقيق العيد من العموم والخصوص، فلا يتجه ا هـ. فالصواب أن مراد الخطابي (2/و) مادون شهرة رجال الصحيح في العدالة والضبط، كما أومأ إليه ابن دقيق العيد، وإلا ورد عليه الصحيح والضعيف كما قيل. الثاني : لابن الجوزي أنه ما فيه ضعف قريب محتمل، أي بفتح الميم. ورد بعدم ضبطه ما يتميز به القدر المحتمل من غيره. الثالث : للترمذي أنه ما ليس في إسناده من يتهم وليس بشاذ وروي من غير

(54) تنظر : التبصرة والتذكرة لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. فاس، المطبعة الجديدة : 1354 هـ.

(55) ينظر التقييد والإيضاح : ص 44.

(56) هو أبو العباس أحمد بن أبي المحاسن يوسف الفاسي، ولد سنة 971هـ إمام وفقيه علامة متفنن في العلوم، كانت تصحح عليه نسخ البخاري ومسلم من حفظه أخذ عن والده وعن أبي عبد الله الزياتي ولازم آخر أمر الشيخ القصار وأجازه، وعنه أخوه محمد العربي الفاسي، له تآليف عدة. حين أراد السلطان تسليم العرائش إلى النصارى خرج من فاس فارا من الفتن إلى جبل أبي زيري بمصمودة ومرض هناك بالحمى وتوفي سنة 1021 هـ.

وجه. واعترضه ابن المواق[57] بأنه لم يخصه بما يميزه عن الصحيح، فإن كل صحيح عنده حسن ولا عكس. ورده اليعمري[58] بأنه ميزه حيث شرط فيه أن يروى من وجه آخر دون الصحيح، وأجيب بأنه لم يشترط ذلك في كل حسن بل فيما قال فيه : حسن فقط، وهو الحسن لغيره، دون ما قال فيه : حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب، وهو الحسن لذاته. وقد نبه عليه اليعمري نفسه حيث أجاب عما أورد على الترمذي من أنه شرط في الحسن أن يروى من وجه آخر (وحسن أحاديث لم ترو إلا من وجه، بأن الذي يحتاج الى مجيئه من وجه آخر)[59] ما كان راويه في درجة المشهور ومن لم تثبت عدالته - قال : وأكثر ما فيه أنه (عرفه)[60] بنوع منه لا بكل أنواعه، وذكر ابن الصلاح بعد ذكره هذه الحدود الثلاثة أنها لا تشفي الغليل، وأنه تنقح له بعد إمعان النظر أن الحسن قسمان أحدهما : وهو المسمى بالحسن لغيره ما في إسناده مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس بمغفل ولا كثير الخطإ فيما يرويه، ولا (متهم)[61] بالكذب فيه ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد (بمتابع)[62] أو شاهد. الثاني : وهو المسمى بالحسن (لذاته)[63] ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة ولم يصل في الحفظ والإتقان رتبة رجال الصحيح. ويعتبر في كل من القسمين كونه غير معلل ولا منكر ولا شاذ، قال : وعلى الأول كلام الترمذي وعلى الثاني كلام الخطابي فاقتصر (كل على)[64] قسم رآه خفيا.

(57) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى الشهير بابن المواق (ت 721 هـ). ينظر فتح المغيث للسخاوي 109/1، الهامش (1).

(58) هو محمد بن محمد، أبو الفتح اليعمري، المعروف بابن سيد الناس صاحب عيون الآثر في فنون المغازي والسير. . . (ت 734هـ).

(59) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح.

(60) في ك ح، ع عرف.

(61) في : ح ، ع :متهما.

(62) في : ع بتابع.

(63) ساقطة من : ح.

(64) في ع، ح على كل، والسياق يوجب ما أثبته.

تنبيهان : الأول استشكل قول الترمذي حسن صحيح لأن الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجمع بينهما، وأجاب ابن الصلاح بجوابين :

أحدهما : أن له إسنادين : أحدهما صحيح والآخر حسن، فأطلق عليه حسن صحيح باعتبار الإسنادين، ورده ابن دقيق العيد بأنه يرد عليه ما قال فيه ذلك ومخرجه واحد. يقول الترمذي : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وثانيهما : أنه (يجوز)[65] أن يراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب. ورده ابن دقيق العيد أيضا بأنه يلزم أن يطلق على الحديث الموضوع إن كان حسن (اللفظ)[66] أنه حسن، وأجاب الشيخ أبو عبد الله القصار[67] بأن ابن الصلاح إنما أطلق الحسن على معناه اللغوي فقط وليس في كلامه ما يشعر بأنه أراد الحسن اللفظي، فإلزامه (بهذا)[68] لا يلزم، لأن الحسن اللغوي له مصدوقات كثيرة فلعله يريد مصدوقا آخر : وهو أنه حسن من جهة الاحتجاج به ا هـ. وأجاب هو- أي ابن دقيق العيد- بأن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا (حيث)[69]انفرد الحسن فيراد بالحسن حينئذ المعنى الاصطلاحي، وأما إن ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة لأن وجود الدرجة العليا وهو الحفظ والاتقان، لا تنافي وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال : حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار العليا، (قال)[70] : ويلزم عليه أن يكون كل

---

(65) في : ع، ح لا يجوز بالنفي، والكلام يقتضي الاثبات.

(66) في : ح : اللفظة. بالتأنيث.

(67) هو : أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد القيسي الغرناطي الشهير بالقصار (ت 1012هـ) أخذ عن الجنوي وأبي العباس التسولي وعنه : أولاد الشيخ أبي المحاسن الفاسي، وقيل إن التحقيق في العلم الذي يوجد عندهم إنما هو إرث عنه، كما أخذ عنه عبد الواحد بن عاشر الأنصاري. . .

(68) في : ح : هذا.

(69) في : ح : من حيث بزيادة من.

(70) ساقطة من : ح.

صحيح حسن، ويؤيده (قولهم)[71] حسن في الاحاديث الصحيحة وهو موجود في كلام المتقدمين ا هـ. قال الشيخ القصار أيضا على قوله لا تنافي وجود الدنيا : بل تنافيها على ما قرره، ولو لم يقرره لكان أولى، لأنه إذا لم يقيده كان حسنا باعتبار الاصطلاح، وهو القاصر عن الصحيح، وإذا قيد، كان حسنا باعتبار اللغة ولا تنافي حينئذ، فلما قرره خرج عما أراد من الحسن اللغوي إلى الحسن الاصطلاحي، وهما متنافيان، إذ كونه قاصرا (لا قاصرا)ا[72] تناقض.

وحاصل ما حرره ابن حجر في الجواب عن قولهم حسن صحيح أنه عند الانفراد بتلك الرواية يكون الجمع بينهما لترددأئمة الحديث في حال الناقل هل فيه شروط الصحة أو قصر عنها، فهو حسن عند قوم صحيح عند قوم، وغايته حذف (حرف)[73] التردد، لأن أصله حسن أو صحيح، وإن لم ينفرد فباعتبار إسنادين كما قال ابن (2/ظ) الصلاح وهو على حذف واو[74] العطف، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا لتقويته ا هـ. وقال الشيخ القصار أيضا حسن صحيح : أي بينهما، نحو الرمان حلو حامض، فمراده أنه في أعلى درجات الحسن وأول درجات الصحة. وقال أيضا : اختلفوا في مراد الترمذي وأطالوا، والذي يظهر لي أن بعض المحدثين يطلق الصحيح على كل ما يحتج به وبعضهم يباين بينهما، والحق أن الترمذي يطلق الحسن على كل ما يحتج به فلا يحتاج إلا لبيان أدناه ليميز بينه وبين ما لا يحتج به وقد بينه، فإن كان صحيحا زاد الصحة وإن كان غريبا (زاد الغرابة)[75] برهانه : قوله كثيرا في أصح الصحيح : حسن، ولا يكاد يقتصر على صحيح، وبرهانه أنه لم يميز الحسن لذاته أو لغيره الذي هو أدنى ما يحتج به.

---

(71) في : ح قوله بالإفراد.

(72) ساقطة من : ح.

(73) ساقطة من : ح.

(74) في : ح : حذف حرف واو العطف.

(75) في : ح : زادت صحة الغرابة.

التنبيه الثاني : إذا كثرت طرق الحسن صُحِّح لأن الصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، وقد تحصل أن المقبول المحتج به من خبر الآحاد أربعة أنواع : لأنه إن اشتمل على أعلى (صفات)[76] القبول فصيح لذاته وإلا فإن وجد ما يجبر ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح لا لذاته، وإن لم يجبر فهو الحسن لذاته، وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو (الحسن لا لذاته)[77] فعلم أن حد الصحيح المتقدم صادق بالأول فقط : أعني الصحيح لذاته وأن تعريف الحسن صادق بالثاني والثالث دون الرابع، فإنه من قسم الضعيف.

القسم الثالث : **الضعيف** : **ثم الضعيف ما** كان من خبر الآحاد به أي فيه اختلال كائن **في شرط** واحد من شروط الصحيح والحسن **أو** كان فيه اختلال في أكثر من شرط واحد **واعتلال** أي علة، وشروط القبول الشاملة للصحة والحسن ستة (جمعها)[78] (الشيخ)[79] القصار في بيت وهو :

**وصل عدالة وضبط عاضد * ما شذ ما اعتل لنقل الواحد**

وقد تقدمت في حد الصحيح إلا العاضد، أي مجيء الحديث من وجه آخر لأنه إنما يشترط حيت يكون في الإسناد مستور ولم تعرف أهليته وليس متهما كثير الغلط، وقد علم قريبا أن هذا هو الصحيح لا لذاته وأنه داخل في حد الحسن لا الصحيح، وهذه الشروط بالنظر لانتفائها انفرادا واجتماعا تتفرع منها أقسام كثيرة. قال الحافظ السيوطي : وتبلغ الأقسام بحسب ما ذكر من الانفراد والاجتماع إلى اثنين وأربعين قسما باعتبار الوقوع وإلى أكثر باعتبار الإمكان. وهذا

(76) في الأصل : صفة، بالإفراد، وما أثبته أوجه.
(77) في : ح : الحسن أيضا لا لذاته.
(78) في : ع : جعلها.
(79) لفظة الشيخ ساقطة من ح.

التقسيم ذكره ابن الصلاح وتبعه العراقي. وقال شيخ الاسلام ابن حجر أنه تعب ليس وراءه أرب إذ لا فائدة له، ولهذا حذفه النووي في التقريب ا هـ. قال العراقي : «ومن أقسام الضعيف ماله لقب خاص كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر والمرجوح بمعنى الشاذ»[80]. قلت سيأتي الفرق بينه وبين الشاذ خلاف ما قال.

فائدة : النووي عن العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم : يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف غير الموضوع أما الأحكام فلا يعمل فيها إلا بالصحيح أو الحسن إلا أن يكون احتياط في شيء منها، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فيستحب التنزه عنه ا هـ. ابن دقيق العيد : الضعيف غير الموضوع، إن أحدث شعارا في الدين مُنع منه، وإن لم يحدث فهو محل نظر (فيحتمل)[81] أن يقال مستحب لدخوله في العمومات المقتضية لفعل الخير، ويحتمل أن يقال (إن)[82] هذه الخصوصيات بالوقت أو بالحال أو بالهيئة والفعل المخصوص، تحتاج إلى دليل خاص يقتضي استحبابه بخصوصه وهو أقرب هذا كله، حيث لا يقوم دليل على المنع أخص من تلك العمومات، مثاله : صلاة أول جمعة من رجب لم يصح فيها الحديث ولا حَسُن، فلا يستقيم إدراجها في عموم فضيلة الصلاة لأنه صح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن (تخص)[83] ليلة الجمعة بقيام.

**المتواتر** : المتواتر هو الخبر الذي رواه عدد من الناس يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب، فإن أخبروا (عن عيان) [84] بأن كانوا طبقة

---

(80) تنظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص 50.

(81) في : ع، ح : يحتمل، بدون فاء.

(82) ساقطة من : ح.

(83) في ح : تختص .

(84) في : ح : عن أعيان، وفي : ع : على عيان.

فقط فواضح، وإلا فيشترط ذلك في كل الطبقات، فإن اتفقوا في اللفظ والمعنى فهو التواتر اللفظي، وإن اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلي فهو المعنوي، والأصح أنه لا يشترط في رواته الاسلام ولا عدم احتواء بلد عليهم وقيل يشترط لجواز تواطيء الكفار وأهل البلد على الكذب **بغير حصر** لهذا العدد في قدر معين على الأصح، واشترط القاضي أبو بكر[85] والشافعية (زيادته)[86] على الأربعة، وتوقف القاضي في الخمسة هل تكفي؟ وقيل أقله عشرة، وقيل اثنا عشر وقيل عشرون وقيل أربعون وقيل سبعون وقيل ثلاثمائة وبضعة عشر **وله** أي الذي رواه العدد المذكور **العلم** اليقيني **استند** وهو ضروري على الأصح لحصوله حتى لمن لا يتأتى منه النظر، قيل نظر ولكن فسر بتوقفه على مقدمات حاصلة لا بالاحتياج إلى النظر عقبه، فلاخلاف في المعنى في أنه ضروري لأن توقفه على المقدمات لا ينافي كونه ضروريا، وحصوله - أعني العلم- علامة على اجتماع شرائط التواتر وهو كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب، وكونهم أخبروا عن محسوس، ولم يستقص هذه الشروط في النظم لأنه على هذه الكيفية كما قال ابن حجر ليس من مباحث (علم) الاسناد، إذ هو (علم)[87] يبحث فيه عن صحة الحديث (3/ و) أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث.

## أخبار الآحاد وتقسيمها إلى مشهور وعزيز وغريب :

**وغيره** اي المتواتر **خبر واحد** أفاد العلم بالقرائن المنفصلة أم لا، **ومازاد** منه **على اثنين ف هو مشهور سما** اي (علا)[88] على غيره مما ليس بمتواتر (ولا مشهور)[89] وقيل : ما زاد على الواحد مشهور، وقد

(85) يقصد الباقلاني (ت 403هـ).
(86) في : ح : زيادة.
(87) زيادة لازمة من : ح.
(88) ساقطة من : ح.
(89) ساقطة من : ح.

تبين أن كل متواتر مشهور ولا عكس، وبعض الفقهاء يسمي المشهور مستفيضا وبعضهم غاير بينهما بأن المستفيض يكون من ابتدائه الى انتهائه سواء، والمشهور أعم، بحيث يشمل ما أوله منقول عن الواحد.

**ومـا رواه اثنان** عن اثنين من أول السند إلى آخره **يسمى بالعزيز** ويسمى بذلك إما لقلة وجوده وإما لكونه عز أي قوي بمجيئه من طريق (أخرى)[90]، وليس شرطا للصحيح خلافا للجبائي من المعتزلة، وإليه يوميء كلام الحاكم وصرح ابن العربي بأنه شرط البخاري، ورد بأنه يكفي في بطلان ما ادعاه أول حديث فيه وهو الاعمال بالنيات، وإن كان قد أجاب هو عنه بأنه وإن تفرد به علقمة [91] فقد خطب به عمر (بمحضر)[92] الصحابة فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه، فإنه تعقب بأنه لا يلزم من سكوتهم أن يكونوا سمعوه من غيره، على أنه لو سُلم في عمر مُنع في تفرد علقمة عنه ثم في تفرد محمد بن إبراهيم[93] عن علقمة، ثم تفرد يحيى بن سعيد[94] عن محمد على الصحيح. وادعى ابن حبان نقيض هذا فقال : (إن)[95] رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلا، قال ابن حجر : إن أراد اثنين فقط عن اثنين فمسلّم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجود، بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ا هـ. وقد يكون الحديث الواحد عزيزا مشهورا كحديث نحن الآخرون السابقون يوم القيامة[96] فهو عزيز عن

(90) ساقطة من : ح.

(91) هو علقمة بن وقاص الليثي المدني روى عن عمر وابن عمر وبلال بن الحارث ومعاوية وعائشة، وعنه ابناه عبد الله وعمرو، والزهري وابن أبي مليكة، وثقه ابن سعد، توفي بعد الثمانين في خلافة عبد الملك ابن مروان.

(92) في : ح : بحضرة.

(93) هو : محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي المدني، روى عن جابر وأنس وعائشة وعلقمة بن وقاص وعنه ابنه موسى ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي، وثقه ابن معين وأبو حاتم (ت 119 أو 120هـ)

(94) أي القطان المتوفى سنة 198هـ.

(95) ساقطة من : ح.

(96) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الجمعة (باب فرض الجمعة) وكتاب الجهاد (باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به) وكتاب الوضوء، وكتاب أحاديث الأنبياء.

النبي صلى الله عليه وسلم، رواه حذيفة وأبو هريرة ومشهور عن أبي هريرة.

**وما رواه الواحد** أي تفرد به عن كل أحد إما بجميع المتن أو ببعضه، أو ببعض السند سواء كان إماما يجمع حديثه أم لا خلافا لابن منده[97] وتبعه النووي في تقريبه حيث خصه بالانفراد عن كل أحد عن إمام يجمع حديثه وإن لم يجمع كالزهري وقتادة. وكان ابن منده يسمي الغريب فردا، **بالغريب** أي تسمية الغريب لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذي انفرد عن وطنه **ميز** (عن غيره)[98] وذكر اليعمري (أن أقسام الغريب :

- غريب)[99] سندا ومتنا.
- وغريب متنا لا سندا، وعكسه.
- وغريب بعض المتن.
- وغريب بعض السند.

ولم يمثل للثاني لعدم وجوده، ووصف الحديث بكونه مشهورا أو عزيزا أو غريبا لا ينافي الصحة ولا الضعف.

**المرفوع : سموا المرفوع** مفعول ثان لسموا **ما** مفعول أول **انتهى** من الأسانيد **إلى أفضل من إلى الأنام أرسلا** قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة، تصريحا أو حكما، سواء أضافه إليه صحابي أو غيره ولو منا الآن فيدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق دون الموقوف والمقطوع. واشترط الخطيب[100] أن يكون الرافع صحابيا،

---

(97) هو : عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق أبو القاسم بن منده الأصبهاني إمام حافظ سمع أباه والحاكم وهلالا الحفار. . وخلقا، وانفرد بإجازة زاهر بن أحمد السرخسي، صنف كثيرا، وكان سيفا على أهل البدع، وتوفي سنة 470هـ.

(98) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح.

(99) في : ع، ح : أنه أقسام : الغريب. .

(100) أي الخطيب البغدادي.

قال ابن حجر : (و)[101] الظاهر أن الخطيب لم يشترطه وأن كلامه جرى على الغالب، والمرفوع من القول تصريحا (كأن)[102] يقول الصحابي : (سمعت[103] رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا، وحكما لا تصريحا كأن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، والمرفوع من الفعل تصريحا أن يقول الصحابي : [104]) رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا، وحكما أن يفعل الصحابي ما لا مجال فيه للاجتهاد. والمرفوع من التقرير تصريحا كأن يقول الصحابي فعلت أو فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا، ولا يذكر إنكاره لذلك، وحكما أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمانه صلى الله عليه وسلم كذا.

**المسند ومثله** أي مثل المرفوع **المسند** أي هما شيء واحد، قال ابن حجر ويلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعا ولا قائل به ا هـ. وهذا القول قاله ابن عبد البر في التمهيد وذكر أنه يكون متصلا ومنقطعا. **أو ذا** أي المسند ليس مثل المرفوع بل هو **ما وصل** إسناده من راويه إلى منتهاه **لقائل ولو كان** الوصل **به** الباء بمعنى في أو مع **الوقف** على صحابي أو غيره **حصل**. وهذا القول للخطيب[105] وعليه فالمسند والمتصل يطلقان على المرفوع والموقوف، لكن استعمالهم المسند في الموقوف أقل. والعراقي : «ومقتضى كلام الخطيب دخول المقطوع، وهو قول التابعي وكذا من بعده، وكلامهم يأباه. وقيل لا يقع المسند إلا على ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد متصل، وبه جزم الحاكم وحكاه ابن عبد

(101) ساقطة من : ح.

(102) في : ح : أن.

(103) لفظة سمعت ساقطة من : ع.

(104) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح، والإثبات من : الأصل وع.

(105) في : ح قول الخطيب، وفي : ع : قوله الخطيب.

البر عن بعض أهل الحديث»[106] وهذا قول ثالث وإياه اعتمد ابن حجر في نخبته فقال : «المسند مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال -فقال في شرحه - فقولي (3/ظ) مرفوع كالجنس وقولي صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي فإنه مرسل أو من دونه فإنه معضل (أو معلق)،[107] وقولي ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع، ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى، ويفهم من التقييد بالظهور (أن)[108] الانقطاع الخفي، كعنعنة المدلس أو المعاصر الذي لم يثبت لقيه، لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لإطباق الائمة خرجوا الاسانيد على ذلك. وهذا التعريف موافق لقول الحاكم : المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا إلى صحابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،[109] قال الشيخ زكرياء : «والحاصل أن بعضهم جعل المسند من صفات المتن وهو القول الأول فإذا قيل : هذا حديث مسند علمنا أنه مضاف للنبي صلى الله عليه وسلم، ثم قد يكون مرسلا (ومعضلا)[110] إلى غير ذلك، وبعضهم جعله من صفاته أيضا، لكن (لحظ)[111] فيه صفة الإسناد وهو القول الثاني، فإذا قيل هذا متصل علمنا أنه متصل الإسناد، ثم قد يكون مرفوعا وموقوفا إلى غير ذلك، وبعضهم جعله من صفاتهما معا، وهو القول الثالث ا هـ.[112].

**الموقوف : وما انتهى إلى الصحابي** قولا أو فعلا أو نحوهما ولم يتجاوز به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وخلا عن قرينة الرفع، **وقد**

---

(106) التبصرة والتذكرة لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. فاس، المطبعة الجديدة، 1354هـ ج120/1.

(107) في الأصل : ومعلق، والتصويب من نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص 92.

(108) ساقطة من : ح، والتصويب من ص 92 .

(109) نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ص 92.

(110) في ح : أو معضلا. والتصويب من فتح الباقي 121/1.

(111) في : الأصل و ع : لاحظ، والتصويب من فتح الباقي 121/1.

(112) ينظر : فتح الباقي 121/1.

**وصل** سنده **أو قطع موقوفا يعد** واشتراط الحاكم عدم انقطاعه شاذ، قاله الشيخ زكرياء وسمى بعض فقهاء الشافعية (الموقوف)[113] أثرا والمرفوع خبرا، وأما المحدّثون فإنهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف قاله النووي. وإذا (استعملت)[114] الموقوف فيما جاء عن التابعي قيدته فتقول : موقوف على فلان. ولما جرى ذكر الصحابي هنا وكان مما يتكلمون عليه في هذا الفن حسن أن نأتي بشيء من ذلك فنقول : هو بفتح الصاد منسوب إلى الصحابة، الذي هو اسم غلب في عرف الشرع على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولذا (ينسب)[115] له على لفظه، وإن كان في الأصل جمعا لصاحب، قال الهروي[116] ولم يجمع فاعل على فعالة إلا في هذا الحرف فقط.

وفي الصحاح : الصحابة بالفتح الأصحاب، وهي في الأصل مصدر اهـ. قال الناظم رحمه الله (تعالى)[117] والصحابي شرعا هو المومن الذي اجتمع وهو مومن، ولو أعمى أو طفلا، بالنبي صلى الله عليه وسلم، في حياته بعد النبوة، فبجعل المؤمن جنسا في الحد دخل كل مؤمن ذكرا أو أنثى، حر أو عبد، كبير أو صغير، وخرج من ليس بمومن، فمن لا يقال فيه إنه مومن لا يقال فيه إنه صحابي، وأغنى عن زيادة موته مومنا المقتضية أن الصحابي لا يسمى صحابيا حتى يموت، وشمل الاجتماع رؤيته النبي صلى الله عليه وسلم، ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم إياه، وخرج (به)[118] من لم يحصل له اجتماع بوجه، وشمل المؤمن حالة الاجتماع الصبي لأنه على الفطرة وخرج غير المؤمن حين الرؤية، وخرج بقولنا في حياته من رآه بعد موته كأبي

---

(113) ساقطة من : ح.

(114) في : ع، ح : استعمل، والسياق يقتضي إثبات تاء المخاطب.

(115) في : ح : نسب ، بالبناء للمجهول.

(116) أبو ذر الهروي – المعروف بابن السماك – الفقيه المالكي الحافظ روايته للبخاري مشهورة (ت 434)

(117) زيادة من الأصل.

(118) ساقطة من : ع.

ذؤيب الهذلي[119]، وخرج بقولنا بعد النبوة من رآه قبل نبوته ممن كان يؤمن (بها)[120] وينتظرها ولم يتفق له رؤية بعدها، مع إيمانه بها حين بلغته. والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول باتفاق أهل السنة، وإن دخلوا في الفتنة لما اشتهر عنهم من المآثر الجليلة ولقوله تعالى : ﴿كنتم خير أمة (أخرجت للناس) ﴾[121] [122] وقوله تعالى : ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾[123] الآية، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على فضيلتهم رضي الله (تعالى)[124] عنهم، ثم هم (باعتبار)[125] سبقهم إلى الاسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد (الفاضلة)[126] على طبقات، عدها الحاكم اثنتي عشرة طبقة : من تقدم إسلامه بمكة كالخلفاء الاربعة، ثم أصحاب دار الندوة، ثم من هاجر إلى الحبشة ثم أصحاب العقبة الأولى، ثم أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار، ثم المهاجرون الذين وصلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم نقباء قبل أن يدخل المدينة، ثم أهل بدر، ثم من هاجر بين بدر والحديبية، ثم أهل بيعة الرضوان، ثم من هاجر بين الحديبية وفتح مكة، ثم مسلمة الفتح، ثم صبيان رأوه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وحجة الوداع وغيرهما ا هـ. ابن الصلاح : «ومنهم من زاد على اثنتي عشرة»[127] وقال ابن سعد : هم خمس (طبقات)[128] فقط : البدريون

---

(119) هو خويلد بن خالد بن المحرث بن زبيد أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة من مضر شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام سكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن أبي سرح إلى افريقية (ت 27 هـ).

(120) في ح : به، والسياق يقتضي التأنيث.

(121) ساقطة من الأصل وع.

(122) سورة آل عمران /110.

(123) سورة البقرة /143.

(124) ساقطة من : ح، ع.

(125) في : ح : على اعتبار.

(126) ساقطة من : ع.

(127) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص 307 .

(128) في : ع،ح : طباق،

ثم من أسلم قديما ممن (4/ و) هاجر عامتهم إلى الحبشة وشهدوا أحدا فما بعدها ثم من الخندق فما بعدها، ثم مسلمة الفتح (فما بعده)[129] ثم الصبيان والأطفال ممن لم يغز.

وشهد معه صلى الله عليه وسلم تبوك من الصحابة سبعون ألفا، وحضر (معه)[130] الحج (أربعون ألفا)[131] وقبض وهم مائة ألف وأربعة عشر ألفا، قاله أبو زرعة الرازي والمكثرون منهم رواية - وهم من زاد حديثهم على ألف-ستة أبو هريرة وهو أكثرهم لأنه روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا، ثم ابن عمر لأنه روى ألفين وستمائة وثلاثين، ثم أنس لأنه روى ألفين ومائتين وستة وثمانين ثم عائشة لأنها روت ألفين ومائتين وعشرة، ثم ابن عباس لأنه روى ألفا وستمائة (وستين)[132] ثم جابر لأنه روى ألفا وخمسمائة وأربعين، وزاد العراقي: أبا سعيد الخدري لأنه روى ألفا ومائة وسبعين، فهم إذن سبعة. **الموصول والمتصل** : **وذا** أي الموقوف وكذا **ما رفع** أي المرفوع **حيث وصلا** أي المرفوع والموقوف، بأن سلم إسنادهما من سقوط فيه بحيث يكون كل من رواة السند سمع ذلك المروي عن شيخه **فسمه موصولا أو متصلا** أو مؤتصلا أيضا بالفك والهمزة كما نقله البيهقي (عن الشافعي، فإذا استعملتَه في المقطوع قيدته فتقول)[133] متصل إلى ابن المسيب أو إلى مالك مثلا.

**المقطوع : وما انتهى لتابعي** من قول أو فعله إذا خلا عن قرينة الرفع والوقوف، وكالتابعي من دونه، قاله ابن حجر **ووقف لذلك المقطوع عند من سلف**. وقد تبين أن المقطوع من مباحث المتن بخلاف

---

(129) ساقطة من : ح.

(130) ساقطة من : ح.

(131) في : ع : أربعون. وفي : ح : ألفا، فقط.

(132) ساقطة من : ع،ح.

(133) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح.

المنقطع الآتي، فإنه من مباحث السند، فحصل الفرق بينهما، وذكر ابن الصلاح أنه رأى في كلام الشافعي التعبير بالمقطوع عن المنقطع وعكسه اصطلاح البردعي[134] وهو : أنه جعل المنقطع هو قول التابعي.

والتابعي هو من لقي الصحابي بالقيود التي ذكرت في تعريف الصحابي، إلا قيد الايمان به فإن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن حجر : «وهذا هو المختار، خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة أو صحة السماع أو التمييز»[135]. وطبقات التابعين ثلاث أو أربع أو خمس عشرة، أكبرهم من سمع من الصحابة العشرة وانفرد بهذا الوصف قيس بن أبي حازم[136] رضي الله عنه، ومن كبارهم الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم : سعيد بن المسيّب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وأبو سلمة بن عبد الرحمان وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار، وعد ابن المبارك فيهم سالما بن عبد الله، ولم يذكر أبا سلمة، وذكر أبو الزناد أبا بكر بن عبد الرحمان[137] بدل أبي سلمة، واختلف في أفضل التابعين ففضل أهل المدينة سعيد بن المسيب وأهل البصرة الحسن البصري، وأهل الكوفة أويس القرني، وعن ابن حنبل : أفضلهم سعيد بن المسيب، فقيل له : علقمة والأسود[138] فقال : سعيد وعلقمة (والاسود)[139] وعنه لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم. وروى ابن الصلاح عن أبي بكر بن أبي داود[140] : سيدتا

---

(134) هو سعيد بن القاسم بن العلاء أبو عمرو البردعي، روى عن محمد بن يحيى بن منده وروى عنه الدارقطني، قال أبو نعيم : كان أحد الحفاظ. توفي سنة 362 هـ.

(135) تنظر نزهة النظر ص : 90.

(136) هو : قيس بن أبي حازم حصين بن عوف البجلي الاحمسي أبو عبد الله الكوفي جعله السيوطي في الطبقة الثانية من كبار التابعين. توفي في 84 هـ أو 97 أو 98 هـ.

(137) أبو بكر بن عبد الرحمان بن الحارث بن هشام المخزومي (ت 94 هـ)

(138) أي الأسود بن يزيد النخعي (ت 74 أو 75 هـ)

(139) ساقطة من : ح.

(140) هو عبد الله ولد أبي داود صاحب السنن (ت 316).

التابعين من النساء[141] حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمان، وثالثهما وليست كهما أم الدرداء[142].

ابن حجر : «وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اختلف بأي القسمين تلحق، وهم (المخضرمون)[143] الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ولم يروه صلى الله عليه وسلم، فعدهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره أن ابن عبد البر يقول هم صحابة، وفيه نظر لأنه أفصح في خطبة الكتاب[144] بأنه أوردهم ليكون كتابه جامعا لأهل القرن الاول.

والصحيح عدّهم في كبار التابعين، سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلما في زمنه صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أم لا. لكن إذا ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء كشف له عن جميع من في الأرض فرآهم، فينبغي أن يعدّ من كان مؤمنا في حياته إذ ذاك ولم يلاقه في الصحابة، لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وسلم»[145] «وأول التابعين موتا أبو زيد معمر بن زيد، قتل بخراسان أو بأذربيجان سنة ثلاثين وآخرهم (موتا)[146] خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة)[147].

(141) في : ح : التابعين.

(142) هي هجيمة بنت حي الاوصابية أو الوصابية، أم الدرداء الصغرى، روت عن زوجها أبي الدرداء وبقيت إلى ما بعد الثمانين، وكان – كما قال ابن المديني – لأبي الدرداء قبل هذه زوجة أخرى تكنى بأم الدرداء أيضا، وهي خيرة بنت أبي حدرد أم الدرداء الكبرى، وهي التي تأكدت صحبتها وماتت قبل أبي الدرداء في خلافة عثمان رضي الله عنهم.

(143) في : ح : بياض مكان اللفظ.

(144) كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب.

(145) تنظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص 90.

(146) ساقطة من : ح.

(147) من قوله : وأول التابعين. . إلى قوله : ثمانين ومائة هـ. هو من كلام السيوطي في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ط. 2. دار إحياء السنة النبوية : 1399هـ /1979م. ج 243/2 وأما الرجلان فالاول لم نقف من ترجمته على غيرما ذكره السيوطي أما الآخر هو خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي أبو أحمد الكوفي ثم الواسطي ثم البغدادي، اختلف في كونه تابعيا لاختلافهم في رؤيته عمرو بن حريث، قيل توفي سنة 181هـ أو بعد ذلك.

**العـالي والنازل** : من الإسناد، وهو - أي الاسناد - خصيصة فاضلة : من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، وطلب العلو فيه سنة أيضا، ولذلك (استحبت)[148] الرحلة فيه، قاله ابن الصلاح[149]، واحتج الحاكم على ان طلب علو الإسناد سنة (بخبر)[150] أنس في مجيئ ضمام إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع مشافهة (4/ظ) ما سمعه من رسوله إليه، فلو كان طلب العلو غير مستحب لأنكر عليه النبي سؤاله عما أخبر به رسوله. قال الشيخ زكرياء : لكن فيه نظر لجواز أن يكون إنما جاءه وسأله لأنه لم يصدق رسوله، أول لأنه أراد الاستثبات لا العلو هـ. ابن المبارك : الاسناد من الدين، (لولا)[151] الاسناد لقال من شاء ما شاء. ابن حنبل : طلب الاسناد العالي سنّة عمن سلف. الثوري : الاسناد سلاح المؤمن. محمد بن أسلم[152] : قرب الاسناد (قرب أو قال)[153] قربة من الله عز وجل.

**وإن يكن في سند** متعلق بيكن على أنها تامة أو خبرها مقدم وجوبا لعود ضمير عليه من اسمها، **قل** بضم القاف والإضافة إسم يكن **عدد رواته بنسبة إلى سند** آخر **وفيهما** أي السندين **اتحاد متن حاصل فذلك** السند الذي في عدد رواته قلة هو **العالي وهذا** الذي كثر عدد رواته هو)[154] **النازل**، ثم العالي إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى إمام ذي صفة علية، (كالحفظ)[155] والفقه والضبط والتصنيف وغيرها (كشعبة)[156] ومالك والبخاري.

---

(148) في : ح : استحب.

(149) ينظر التقييد والإيضاح ص 90.

(150) في : ح : لخبر.

(151) في : ح : ولولا.

(152) هو : محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي أبو الحسن الطوسي، إمام رباني، شيخ المشرق سمع يعلي بن عبيد وأخاه محمدا ويزيد بن هارون، كان من الثقات الأبدال توفي سنة 242 هـ.

(153) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح.

(154) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح.

(155) ساقطة من : ح.

(156) ساقطة من : ح.

فالاول : العلو المطلق والثاني العلو النسبي، وفيه تقع الموافقة والبدل (والمساواة والمصافحة، فالموافقة الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، والبدل)[157] الوصول إلى شيخ شيخه كذلك، والمساواة استواء عدد الإسناد، من الراوي إلى آخره، مع إسناد أحد المصنفين. والمصافحة : الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف. ويقابل العلو بأقسامه النزول فيكون كل قسم من العلو يقابله قسم من النزول.

**المسلسل** : وإن حصل **لكل راو أمر** أي وصف **يحصل** * **متفقا** أي على سبيل الاتفاق، سواء كان وصفا للاسناد أو للرواة، وسواء كان الواقع في الاسناد في صيغ الاداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا . . الخ، أو متعلقا بزمن الرواية كالمسلسل بقص الاظفار يوم الخميس، أو بمكانها كالمسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم، أو بتاريخها ككون الراوي آخر من يروي عن شيخه، وسواء كان حال الرواة ووصفهم قولا كقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ «إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك (وحسن)[158] عبادتك»[159]، فإنه مسلسل بقول كل من رواته : إني أحبك فقل، أو فعلا كقول أبي هريرة «شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، وقال : خلق الله الأرض يوم السبت»[160]. ... الحديث، فإنه مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه. قد يجتمعان كما في حديث أنس «لا يجد العبد حلاوة الايمان. . . إلى آخره، قال : وقبض صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال : آمنت بالقدر. . إلخ[161].» إلى غير ذلك من الأنواع التي

(157) ما بين المعقوفتين ساقط من : ح.

(158) في : ح : وعلى.

(159) أخرجه النسائي في السنن في كتاب السهو بلفظ رب أعني. . . الخ انظر طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ج 3 /53. وأخرجه أبو داود في السنن، باب الاستغفار. انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود لابي الطيب محمد شمس الحق آبادي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ج 384/4 .

(160) الحديث بهذا اللفظ في : إتحاف السادة المتقين للزبيدي الطبعة المصورة ببيروت ج 7 /110، وفي الحاوي للفتاوي للسيوطي مطبعة السعادة مصر، ج 53/2 وفي : الأسماء والصفات للبيهقي. ط:1 دار الكتب العلمية بيروت : 1405 هـ /1984م. ص 384

(161) الحديث في كنز العمال للمتقي الهندي. ط. دار التراث الاسلامي : 1571 و 43763، وفي : تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر 462/1 ط. بيروت :

لا تنحصر. **فذلك المسلسل** وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد لا فيه جميعه وهو نقص فيه كحديث المسلسل بالأولية[162] فإن سلسلته تنتهي إلى ابن عيينة قال ابن حجر : «ومن رواه مسلسلا إلى منتهاه فقد وهم[163]» ا هـ.

تنبيه : صيغ الأداء المشار إليها قبل هي : سمعت وحدّثني، ثم أخبرني، وقرأت عليه، ثم قرِىء عليه وأنا أسمع ثم أنبأني، ثم ناولني، ثم شافهني، ثم كتب إليّ ثم عن ونحوها. والاوليان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن جمع بأن قال : حدثنا أو سمعنا، فلسماعه مع غيره، والثالثة والرابعة لمن قرأ بنفسه على الشيخ فإن جمع بأن قال : أخبرنا أو أقرأنا فهو الخامس وهو قرىء عليه وأنا أسمع.

**المهمل : والمهمل** هو **الذي لراويه اتفق** * **شيخان في اسم** فقط أو مع اسم الأب أو مع اسم الجد أو مع النسبة، **وروى وما فرق** بينهما بأن يذكر ما يميز أحدهما عن الآخر، فإن كاناثقتين لم يضر، ومنه ما وقع للبخاري في روايته عن أحمد عن ابن وهب[164] فإنه إما أحمد بن صالح[165] أو أحمد بن عيسى[166] أو عن محمد عن أهل العراق فإنه إما محمد بن سلام[167] أو محمد بن يحيى الذهلي[168].

(162) هي فهرسة للشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي المالكي المصري اشتملت على إسناد الحديث المسلسل بالأولية، والجامع الصحيح. وغير ذلك. فهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي الكتاني. ط دار الغرب الاسلامي، بيروت : 1402هـ /1982م.263/1 ، 285/3.

(163) تنظر نزهة النظر ص 100.

(164) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد المصري أحد الأئمة الأعلام، روى عن مالك والثوري وخلق، وعنه الليث (شيخه )وابن مهدي. وثقه ابن معين وابن حبان. (ت 199هـ).

(165) هو أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الطبري أحد كبار الحفاظ روى عن وهب بن جرير وابن عيينة، وعنه البخاري وأبو داود. وثقه أحمد ويحيى بن معين. توفي سنة 248هـ.

(166) هو أحمد بن عيسى بن حسان المصري المعروف بالتستري روى عن ابن وهب وأزهر السمان وعنه البخاري ومسلم وغيرهما، قال النسائي : ليس به بأس. توفي سنة 243هـ.

(167) هو محمد بن سلام بن الفرج البيكندي البخاري أبو عبد الله السلمي حافظ كبير، روى عن ابن عيينة وابن المبارك، وعنه البخاري وخلائق، له مصنفات في مختلف العلوم، توفي سنة 225هـ.

(168) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري الحافظ، كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ المتقنين، روى عن أحمد وخلق، وعنه : البخاري وخلائق، توفي سنة 258هـ.

المعلق **ما** مفعول أول لدعوا **أول السند** منه ساقط، واحدا كان الساقط أو أكثر، **ولو** كان السقوط من أوله إلى **تمامه** ويوتى فيه (إما)[169] بصيغة الجزم كقال ونحوه، أو بصيغة التمريض كيذكر ويقال ويروى، وذكر (وقيل)[170] (وروي)،[171] **المعلق** مفعول ثان لقوله **دعوا**، أما ما عزاه مصنف لشيخه يقال أو بزاد ونحوه من صيغ (الجزم)[172] فكالعنعنة، فيكون متصلا من البخاري ونحوه لثبوت اللقاء والسلامة من التدليس، إذ شرط اتصال المعنعن ثبوت ذلك، فلا يكون ذلك تعليقا، وقيل تعليق، وعليه الحميدي وغيره، وتوسط بعض متأخري المغاربة فوسمه بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى، لكنه أدرج معه : قال لي ونحوها مما هو متصل جزما، ونوزع فيه، والمختار كما قال ابن حجر : أن حكم قال في الشيوخ مثل غيرها من التعاليق المجزومة، وبين المعلق والمعضل (5/و) الآتي عموم وخصوص من وجه.

**المرسل : وإن يكن سقط** من السند **بعد التابعي** بأن (يرفع)[173] التابعي الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كان من كبار التابعين أو صغارهم، والمراد التابعي حقيقة (وحكما)[174] أو حكما فقط، وإلا ورد من سمع قبل إسلامه من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أسلم بعد موته، فهو تابعي اتفاقا وحديثه موصول لا مرسل، ولا خلاف في الاحتجاج به كالتنوخي[175] رسول هرقل – وقيل قيصر –

---

(169) ساقطة من : ح

(170) ساقطة من : ح

(171) في : ح : ويروى، والسياق يقتضي ما أثبته من الأصل و ع.

(172) في : ح : الجمع.

(173) في : ح : يرتفع.

(174) ساقطة من : ح.

(175) هكذا ذكر بنسبته في البداية والنهاية لابن كثير : 14/5 ط : 5 دار الكتب العلمية، بيروت : 1409هـ/1989م. جاء فيها : قال الامام أحمد حدثنا إسحق بن عيسى، حدثنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن سعيد ابن أبي راشد قال لقيت التنوخي رسول هرقل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحمص وكان جارا لي شيخا كبيرا قد بلغ العقد أو قرب. . الخ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول له : يا أخا تنوخ، ينظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني 41/1 و 42. ط 2. دار المعرفة ، بيروت.

وكذا من رآه وهو غير مميز كمحمد بن أبي بكر [176] فإنه صحابي وحكم روايته حكم المرسل ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة، لأن أكثر رواية هذا وشبهه عن التابعين. لكن الأول ليس بتابعي حكما بل صحابي والثاني تابعي حكما، **فذلك هو المرسل** على المشهور **دون دافع**. وقيل هو ما رفعه التابعي الكبير خاصة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه فمرفوع الصغير منقطع أو معضل لا مرسل، وقيل ما سقط من إسناده واحد أو أكثر من أي موضع كان فيشمل المعضل والمنقطع والمعلق. الشيخ زكرياء : «والاوجه أن الخلو من التدليس قيد في هذا (القول)[177] فهو مراد من قال (ما)[178] سقط منه راو فأكثر وخلا عن التدليس، (لا)[179] أنه قول آخر، نعم قيل : المرسل هو المنقطع وهو ما سقط منه راو واحد ولو صحابيا .هـ» [180].

تنبيه : فاعل سقط في البيت إما محذوف كما قررناه – وهو جار على مذهب من يجيز حذفه وكذا حذف الموصول وإبقاء صلته. (ويحتمل أن الفاعل)[181] ضمير مستتر يعود على الساقط المفهوم من السياق، أو على المصدر وهو السقوط أو سُقِط بالبناء للمجهول والنائب ضمير السقوط.

**المنقطع** : **والراوي الواحد الساقط** من [182] السند في وسطه **لا في الطرفين** منه، وهما أوله وآخره لأن السقوط من أوله تعليق ومن آخره إرسال **منقطعا يدعى ولو** كان السقوط **في موضعين** من وسط

(176) هو : محمد بن أبي بكر الصديق التميمي أبو القاسم المدني ولد في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، روى عن أبيه وعنه ابنه. توفي سنة 132هـ.

(177) في : ح : القيد.

(178) ساقطة من : ح.

(179) ساقطة من : الأصل.

(180) فتح الباقي 147/1.

(181) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل ويوجد بدلا منه لفظ : وإما.

(182) ساقطة من : ح.

السند، وكذا إن كان الساقط اثنين غير متواليين في موضعين أو أكثر، بشرط عدم التوالي أيضا.

تنبيـــه : ما عرف به هنا المنقطع غير جامع لأنواعه، وغايته بيان ما ينفرد به المنقطع عن غيره. ولعله تبع ظاهر النخبة لابن حجر[183] والمشهور أن المنقطع ما سقط من رواته واحد غير الصحابي وعن الحاكم[184] وغيره أنه ما سقط قبل الوصول إلى التابعي شخص واحد، وإن كان أكثر سمي معضلا، ويسمى أيضا منقطعا، وعن ابن عبد البر : هو ما لم يتصل إسناده. والمرسل مخصوص بالتابعي، فالمنقطع أعم. وعن بعضهم أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لما لا يتصل إسناده : حكاه ابن الصلاح[185]. ابن حجر : اختلفوا هل المرسل والمنقطع متغايران، والأكثر على التغاير لكن عند إطلاق الاسم أما عند استعمال الفعل فيستعملون الإرسال فقط فيقولون أرسله فلان، مرسلا كان أو منقطعا. ومن ثم أطلق غير واحد أنهم لا يغايرون، وليس كذلك وقلّ من نبّه على النكتة في ذلك.

---

(183) انظر : نزهة النظر ص 60-61.

(184) انظر : كتابه معرفة علوم الحديث ص 28. ط 2. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر بيروت : 1977.

(185) انظر التقييد والإيضاح ص 80.

# نص المنظومة

حمدا لمن نزل أحسن الحديث ** وصلواته تسح لا تريث
على الرسول المصطفى و آله ** وصحبه وناقلي أقواله
وقد أشار بعض أعيان الورى ** بنظم ألقاب الحديث دررا
فما ألوت في ابتدار ما قصد ** جهد مقل جاد بالذي وجد
مقتصرا فيه على الألقاب ** والله أستهدي إلى الصواب

## المتن والسند

والمتن ما روي قولا ونقل ** والسند الذي له به وصل

## الصحيح

ثم الصحيح عندهم ما اتصلا ** بنقل عدل ضبطُه قد كمُلا
إلى النِّهاية بلا تَعليل ** ولا شذوذ فأُعْنَ بالتحصيل

## الحسن

والحسن الذي الشُّروطَ أُستَوْفَى ** إلا كَمالَ الضبط فهو خفًّا

## الضعيف

ثم الضعيف ما به أُختلالُ ** في شرط أو أكثر واعتلالُ

## المتواتر

المتواتر الذي روى عدد ** بغير حصرٍ ولهُ العلم استند

## أخبار الآحاد وتقسيمها الى مشهور وعزيز وغريب

وغيره خبر واحدٍ وما ** زاد على اثنين فمشهورُ سَمَا
وما روى أُثنان يُسمى بالعزيز ** وما روى الواحد بالغريب مَيِّزِ

## المرفوع

وسمّوا المرفوع ما انتهى إلى ** أفضل من إلى الأنام أُرسِلاَ

## المسند

ومثله المسند أوذا ما وصل ** لقائل ولو به الوقف حصل

## الموقوف

وما انتهى إلى الصحابي وقد ** وصل أو قطع موقوفا يعد

## الموصول والمتصل

وذا وما رفع حيث وصلا ** فسمه موصولا أو متصلا

## المقطوع

وما أُنتهى لتابعي ووقف ** فذلك المقطوع عند من سلف

## العالي والنازل

وإن يكن في سند قل عدد ** رواته بنسبة إلى سند
وفيهما اتحادُ متن حاصلُ ** فذلك العالي وهذا النَّازلُ

## المسلسل

وإن لِكُلِّ راوٍ أمرٌ يحصلُ ** متَّفقاً فذلك المسلسلُ

## المهمل

والمهمل الَّذي لِراوِيهِ اتَّفق ** شيخانِ في اسْمٍ وروى وما فَرَق

## المعلق

ما أول السند ساقط ولو ** إلى تمامه المعلق دَعَوْا

## المرسل

وإن يكن سقط بعد التابعي ** فذلك المرسل دُون دافِعِ

## المنقطع

والواحدُ الساقطُ لا في الطرفين ** منقطعاً يدعى ولو في مَوضِعَينِ

## المعضل

والساقط اثنين تواليا وإن ** في موضعين معضلاً فاُعلم زُكِن

## المدلس والمرسل الخفي

وإن يكن سقوطه خفيا ** إذ ليس في تاريخه مأبيا
فهو مع القصد مدلس جُفي ** ودون قصد هو مرسل خَفِي

## المزيد في متصل الأسانيد

وإن يزد راو ونقصٌ فُضلا ** فذلك المزيد فيما اتصلا

## زيادة الثقة والمحفوظ والشاذ

زيادة الثقة مما قبلا ** إن لم يخالف عدداً أو أعدلاَ
والراجح المحفوظ والمقابل ** يُبنى له من فعل شذ فاعلُ

## المتابع والشاهد والمفرد والاعتبار

وإن تجد مشاركاً للراو في ** شيخ فذا متابع به قفي
وإن تجد موافقاً في المعنى ** فقط فبالشاهد هذا يُعنى
وحيث لا فمفرد والبحث عن ** ذاك بالاعتبار يُسمى حيثُ عَن

## الموضوع

وإن يكن راويه يقصد الكذب ** فذلك الموضوع طرحه يجب
وربما أطلق فيما أتفقا ** فيه بلا قصد لأن يختلقا

## المتروك

وإن يكن متهمًا به فقط ** فذلك المتروك عند من فرط

## المنكر والمعروف

وما روى فاسق أو غافل أو ** ذو غلطٍ فَحُشَ مُنكرًا دعوا
وقد يُقيد بما خالف ما ** لثِقَةٍ وذا بمعروف سما

## المعلل

وما به وهم خفي يُعقل ** مع التأمل هو المعلل

## المضطرب

وما به أختلاف متنٍ أو سند ** مضطرب إن لم يبن ما يعتمد

## المدرج

المدرج الذي أتى في سنده ** أو متنه ما ليس منه فاقتده

## المقلوب

وإن يكن بدل راوٍ أو سند ** فهو مقلوب وفي المتن ورد

## المحكم

والثابت المقبول إن هو سلم ** من المعارض فبالمحكم سِم

## مختلف الحديث

وحيث لا والجمع فيه يحتذى ** فإنه مختلف الحديث ذا

## النــاســخ والمنســوخ

وحـــيث لا وعـــرف التـــاريخ ** فـــذلك الناسـخ والمنســـوخ

## غريـب ألفــاظ الحـديـث

ثم غريب اللفظ مـا يحـتـاج في ** مـــعـناه للغـــة إذ لـم يُولَف

## مشكـل الحــديـث

وإن يكن يغـمض من مـعناه لا ** من لفظه فـهـو المسمى مـشكلا

## المـصحف والمحـرف

مـا غـيـر النطق به المصـحف ** وإن يكن في الشكل فـالمحـرف

## المبهمـــات

والمبـــهـم الذي بمتن أو سـند ** بتـــرك تعـــيين لمذكـــور ورد

وقـــد تناهـت طُرفَةٌ من الطُّرفِ ** آخِذةٌ مـــن المـــهمِ بـــطـــرف

مـــخـــتـــومـةٌ بحَمْدٍ من سناها ** سنيـــة يجلو الدجـــا سناها

مَخْتُومَةَ الـــصلَاةِ والـــسلَامِ ** عـلـــى الَّذي اصــطُفِيَ لِلْخِتَامِ